برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٧ - ٢٠٠٠/٥/١٩

تقارير التقييم

البند ٣ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.2/2000/3/6

31 March 2000

ORIGINAL: ENGLISH

تقرير التقييم المرحلي لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش كمبوديا ٦٠٣٨

المعونة الغذائية للإغاثة وإعادة التعمير في كمبوديا

عدد المستفيدين:	**٤٠٠ ٨١٥ ١ مستفيد**
مدة المشروع:	سنتان (١٩٩٩/١/١ إلى ٢٠٠٠/١٢/٣١)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	٤٦٥ ٠١٠ ٤٣ دولارا
مجموع تكاليف الأغذية:	٩٥٢ ٩٢١ ٢٥ دولارا
تقدير التكلفة الإجمالي:	٩٥٠ ٣٦٦ ٤٣ دولارا

الموجز

توفر عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، كمبوديا ٦٠٣٨ تغطية جغرافية فريدة للمجموعات المستهدفة في كمبوديا وبخاصة لمقاطعاتها الثلاث وعشرين باستثناء واحدة. تهدف المعونة الغذائية إلى تخفيف الآثار السيئة للفقر المزمن، والأزمات الاقتصادية ودرء الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان. واستراتيجية **برنامج الأغذية العالمي** الخاصة بالأمن الغذائي في كمبوديا تعمل على تكميل واستباق برنامج التنمية المستقبلية، لا سيما **والبرنامج** يعتبر بمثابة محفز لمزيد من سياسات الإغاثة المتكاملة في مناطق محددة. وأن غالبية التدخلات الغذائية في البلاد تتوافر عبر أنشطة "الغذاء مقابل العمل" وهو أمر ضروري لسد فترة فجوة الجوع السابقة للحصاد (وهي فترة الثلاثة أشهر التي ينفذ فيها المخزون الاحتياطي، بسبب الديونية). وتقدم أنشطة القطاع الاجتماعي الضئيل نسبيا مدخلات تكميلية للمجموعات الضعيفة في المناطق الريفية والحضرية. كذلك تمثل دور **برنامج الأغذية العالمي** في فترة ما بعد الحرب في كمبوديا في دعم قضايا الجوعى والفقراء، من خلال المعلومات ورسم الأهداف للتدخل. ومع أن **البرنامج** يضطلع بمهمتين متقدمتين آنذاك: تحليل الهشاشة والرصد، فالمطلوب مزيد من الوضوح والتماسك ليتسنى تحديد المنهج وقياس الآثار والنتائج. ومن الضروري كذلك إجراء المزيد من التنويع في المشروعات، وحضور مستمر ومتزايد للمجموعات المستهدفة. ولا شك فإن بذل الجهود للتوسع في بناء قدرات وكفاءة الموظفين والشركاء هو بمثابة المفتاح للإنعاش الكامل. وأخيرا ينبغي على **البرنامج** دعم عملية اللامركزية والبناء المؤسسي على مستوى المقاطعة الذي تم إنجازه عن طريق الحكومة الملكية في كمبوديا.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE): A. Wilkinson رقم الهاتف:066513-2027

موظف التقييم (OEDE): A. De Kock رقم الهاتف:066513-2981

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

الغايات والأهداف

١- إن الغاية من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٣٨ هي تحقيق الأمن الغذائي المستدام بين الفقراء الجوعى المزمنين، إلى جانب تطوير التماسك الاجتماعي الناشئ والنظم المساعدة. أهداف العملية هي:

(أ) بناء وتأهيل الأصول الأساسية، وتسهيل المصالحة وزيادة الاعتماد على الذات بين الفقراء؛

(ب) المشاركة في تحسين نوعية الحياة؛

(ج) توفير الإغاثة العاجلة للمجموعات وللجوعى، الذين لا يستطيعون سد رمقهم من احتياجات الغذاء الأساسية.

٢- ومن ثم فان تفاصيل مكونات كل برنامج في عام ١٩٩٩ تكون على النسق التالي:

(أ) تأهيل وإنعاش المجتمع (الغذاء مقابل العمل): ٨٢ في المائة من حصة المعونة الغذائية، ٠٠٠ ٣٢٨ ١ مستفيد؛

(ب) القطاع الاجتماعي: ١٣ في المائة من حصة المعونة الغذائية، ٠٠٠ ٧٤ مستفيد؛

(ج) الطوارئ : ٥ في المائة من حصة المعونة الغذائية، ٠٠٠ ١١٥ مستفيد.

العرض العام والخلاصة

٣- يعتبر التقييم المرحلي لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٣٨ فريدا في ناحيتين: كانت كمبوديا هي المستفيد من التطبيق الأول لعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش كفئة رسمية **لبرنامج الأغذية العالمي**. وهي كذلك الدولة الأولى التي أجرى فيها تقييم لفئة عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش. ويعتبر مشروع عمليات الإغاثة الممتدة – والذي تم تطويره بمثابة عملية غطاء لمجموعة من أنشطة الإنعاش الممتدة، مصحوبة بخطة صغيرة لاحتمالات الطوارئ فيما يتعلق بأنشطة الإغاثة. وبدراسة مشروع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٣٨، وعبر التقييم يبدو من الضروري طرح الأسئلة التالية: هل غايات وأهداف العملية تتسق مع واقع الحال المعاش والمتشعب؟ ولأي مدى يمكن لمثل هذا النوع من التوازن النسبي وتماسك أنشطة العملية أن يمثل استجابة ملائمة للإنعاش المتسارع والاستقرار في كمبوديا؟ ونظروا لأن برنامج عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش قد تم تصميمه فقط لفترة حددت بسنتين، فان تقييمه يستوجب أن توضع في الحسبان الرؤية المستقبلية، مع طرح سؤال عما إذا كانت هناك حاجة للاستمرار في برنامج الإنعاش.

٤- بعد أحداث عدم الاستقرار السياسي في عام ١٩٩٧ عادت الحياة الطبيعية إلى كمبوديا في أواخر ١٩٩٨ عقب إنشاء الحكومة الائتلافية الجديدة، لا سيما وقد استعادت البلاد مقعدها في منظمة **الأمم المتحدة**، وفي أبريل/نيسان ١٩٩٩ تم قبولها رسميا عضوا في منظمة دول جنوب شرق آسيا. ورغم الاستقرار السياسي الذي عم البلاد ظل الناس يعانون من هشاشة الوضع جراء التهديدات الاقتصادية الناجمة عن عدم توفر السلع، والخدمات الأساسية، والتعليم، والعمل، وفرص الدخل، وفي مناطق عديدة عدم توفر الغذاء. وتنتج كمبوديا سنويا فائضا ضئيلا من محصول الأرز، إلا أن ضعف القوة الشرائية، والانعزال الجغرافي الذي تتميز به غالبية الريف تسبب في فقدان الأمن الغذائي.

٥- وبالرغم من وجود الاستثمار الخاص والحكومي أيضا، فقد بدأت المؤسسات المالية الدولية بالدخول في التزامات هامة في كمبوديا، ومع ذلك، فقد أصبح **برنامج الأغذية العالمي** هو الوكالة الوحيدة التي تقوم بتغطية شاملة للقطر، حيث ظلت تعمل في المجموعات المستهدفة في (٢٢) من (٢٣) مقاطعة (وفق نظام الغذاء مقابل العمل التابع **لبرنامج الأغذية العالمي**) وفي (٢٣) مقاطعة في حال شمول مشروعات القطاع الاجتماعي). غير أن البرنامج لا يقتصر فقط على تقديم شبكة متميزة للأمن الغذائي للفقراء المزمنين والنازحين، فهو أيضا من خلال وجوده الجغرافي ومصادره لمعلومات الفقر بمثابة محفز وداعم لتدخلات التنمية المستقبلية. وباختصار **فبرنامج الأغذية العالمي** يعمل على سد الفجوة، في حين تترقب البلاد المساعدات التنموية الأكثر انتظاما. وترى البعثة أنه ينبغي على **برنامج الأغذية العالمي** الالتزام بهذه الصورة وهذا الدور الحيوي في كمبوديا خلال الفترة الانتقالية.

٦- وبما أن الاقتصاد الكمبودي قد بدأ يشهد نوعا من الاستقرار، حيث يجري بناء المجتمعات المحلية وبصورة بطيئة، وقد استقر اللاجئون والنازحون تقريبا، لكن تبقى هناك تحديات كبيرة. فتلاحظ أن أنظمة العون الاجتماعي القومي قد استنفدت تماما، كما يعتبر مؤشر التنمية البشرية، والذي يبلغ (٠,٥٠٩) من بين الأكثر تدنيا في قارة آسيا. وان أكثر من ٤٠ في المائة من السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر . كما أن قدرات الحكومة أصبحت أكثر ضعفا، وأن الأجور للأعداد المتضخمة من موظفي الخدمة المدنية (حوالي ١٦٠ ٠٠٠) في المتوسط أقل من (٢٠ دولارا) شهريا، كما انتشر التسيب، وانتشرت بصورة جلية ادعاءات الفساد وظواهر الإفلات من العقوبة. ومن ثم فهناك حاجة ماسة للإصلاح الاقتصادي والسياسي الأمر الذي سيعزز فاعلية الإعانات.

٧- يتوجب على برنامج عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أن يبقى مرنا ومستجيبا للمتغيرات الجارية. ولكي يتسنى المساعدة في تقوية الترابط الاجتماعي داخل المجموعات المتخاصمة في السابق على سبيل المثال، فعلى **برنامج الأغذية العالمي** أن يستمر في العمل في مناطق "المصالحة" الجديدة، وهي المناطق التي انخرطت تحت إدارة الحكومة مؤخرا. ومعلوم أنه مع تحقيق الاستقرار في هذه المناطق فسرعان ما تستقر الزراعة والتجارة وتتوفر فرص العمل المؤقت، بينما تظل مناطق أخرى بعيدة المنال، وكذلك على **البرنامج** أن يرقب مناطق هجرة الأعداد الهائلة نحو المناطق الداخلية حيث تقل أعداد السكان في بعض مناطق "المصالحة" وتتوفر الأرض.

٨- إن ٥ في المائة من موارد **برنامج الأغذية العالمي** في عام ١٩٩٩ قد خصصت كاستجابة للطوارئ (بما في ذلك إعادة ٤٠ ٠٠٠ لاجئ)، و١٣ في المائة لأنشطة القطاع الاجتماعي (مشروعات الصحة العامة وصحة المجتمع، تنمية الموارد البشرية والتدريب، وتقديم العون للمجموعات الضعيفة أمثال : أطفال الشوارع، مراكز الرعاية النهارية، مراكز اليتامى، المراكز المعنية بالبتر والأعضاء الاصطناعية، وبرامج التغذية المدرسية). ويظل التركيز الجغرافي والقطاعي الأساسي **لبرنامج الأغذية العالمي** أيضا والذي يمثل حوالي ٨٢ في المائة من إجمالي منحة معونة الغذاء في مجال إنعاش المجتمع والتعمير، مركزا في الأساس على توجيه أنشطة **برنامج الأغذية العالمي** نحو تطوير البنيات الأساسية بالتنسيق مع وزارة التنمية الريفية بوصفها الشريك الرئيسي في العمليات.

٩- بالنسبة **للبرنامج** فان الترابط الاجتماعي هو منتوج لآليتين هما: مشاركة المجتمع في إعادة بناء الأصول، ومساعدة السلطات المدنية في فرض وجودها في المناطق الريفية المحررة حديثا . ودون شك، فإن الترابط لا يمكن قياسه عن طريق الملاحظة، ولكن البراهين تشير بأن العملية قد تم تفعيلها وتدعيمها من خلال التدخلات المعززة في **برنامج الأغذية العالمي** (مثال: إنشاء المدارس والمراكز الصحية وتنفيذ برامج تعليم الكبار) بجانب مساندة القيادة المحلية. وقد كانت أعمال تشييد الطرق من أكثر الأنشطة السائدة لبرنامج (الغذاء مقابل العمل). ومع حيوية هذا النشاط

فقد كان يمثل أحد خيارات عديدة من الأنشطة. وتعتقد البعثة أنه ينبغي على **برنامج الأغذية العالمي** العمل على استكشاف خيارات إضافية تعزز المزيد من الحضور الفاعل للبرنامج في كل المناطق. كما ينبغي أن يكون الإنعاش بمثابة عملية تحفيزية محلية، بحيث تقوم فيها شبكة تأمين الأمن الغذائي بتغيير أسوأ الآثار الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي المزمن والمؤقت على مستوى الأسرة والقرية، وتكمل المعايير الأخرى للتنمية والتي تقود إلى أمن غذائي مستدام.

١٠- لاحظت البعثة أن اختيار المشروعات لمكونات القطاع الاجتماعي، والذي يعين حوالي ٠٠٠ ٧٤ نسمة سنويا، لم يتم وفق معايير محددة أو أولويات، وبدلا عن ذلك كان الاختيار يعتمد على المفاهيم السائدة ومصداقية الشركاء المنفذين.

١١- وان التحول من الإنعاش إلى التنمية تأتي في مقدمته مقدرات **برنامج الأغذية العالمي** على بناء وتدعيم القدرات على المستوى القومي. ولا بد أن تشمل عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقبلة استراتيجية شاملة، تضم نتائج قابلة للقياس، لتطوير كادر الموظفين والموارد البشرية للمجتمع والمشاركين.

١٢- وختاما، فان هناك برهان قوي على أن المشروعات الانفرادية **لبرنامج الأغذية العالمي**/وزارة التنمية الريفية، وبخاصة المشروعات المطروحة بنظام (الغذاء مقابل العمل)، أنها فنيا أقل قبولا للتطبيق وأقل استمرارية من تلك المشروعات المقامة بواسطة أطراف أخرى ثالثة تملك الموارد الإضافية، وفي بعض الأحيان، والوجود الحقلي المكثف. وهذا يمكن ملاحظته، على وجه الخصوص، في مشروعات تشييد الطرق. ولا يقدم **البرنامج** للمجموعات أي عون إضافي للمحافظة على الأصول الناتجة عن (الغذاء مقابل العمل)، مع أن "السيلا" وهي عملية تخطيط تتم على مستوى المحافظة في الشمال الغربي قد أظهرت القدرات الإنتاجية للمجتمع في هذا الصدد.

النتائج والتوصيات

توصية عامة

١٣- تشمل التوجهات الأخيرة للإنعاش استقرارا سياسيا واجتماعيا نسبيا، وعودة جزئية وإحياء لاقتصاد النقد، وحاليا الاستقرار والتعمير التدريجي لمجموعات النازحين، والمسئوليات المتزايدة التي أخذتها الأجهزة الحكومية على عاتقها. وقد كان رد فعل **البرنامج** هو رصد كل ما يعين على معرفة الهويات والمزيد من التنوع والتفهم الأمثل لمجموعات المستفيدين، وخلق أعداد أكبر من الأصول المنتجة، وزيادة المشاركة وتوثيق الصلة مع برامج المانحين التكميلية. ومع ذلك، ففي العديد من عمليات **البرنامج** الخاصة بالمجموعات السكانية المستهدفة، فإن الأمن الغذائي يظل أمرا محفوفا بالشكوك والمخاطر.

الأمن الغذائي

١٤- يعتبر انعدام الأمن الغذائي في البلاد مشكلة محلية وشأن داخلي وليس قوميا . وحسب تقديرات **منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي** فان المحاصيل والمؤن الغذائية قد شهدت في فبراير/شباط ١٩٩٩ زيادة ٣ في المائة عن العام الماضي فيما يتعلق بحصاد الأرز الحقلي، وبلغ إجمالي المتوفر من الأرز المحلي ٢,٢٤ مليون طن،

ومع الانتفاع باحتياجات قدرها ٢،٢١ مليون طن (متوسط الاستهلاك للفرد ١٥١,٢ كيلوجرام سنويا)، ومن ثم فان فائض كمبوديا الضئيل كان ٣٠ ٠٠٠ طن. وتبين التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ما يبشر بحصاد مشجع، ورغم هذا فإن مسألة انعدام الغذاء على مستوى الأسرة أصبحت هاجسا منتشرا في المجتمع. وأن الحاجة المستمرة للعون الغذائي تعزى لعدد من القضايا المتشابكة:

(أ) التباين في الإنتاج والاستهلاك الأسري على مستوى المناطق بسبب صعوبة الحصول على الغذاء، وضعف بنيات التسويق الأساسية، وضعف القوة الشرائية؛

(ب) تصدير الحبوب لدول الجوار بصورة غير قانونية؛

(ج) المزارعون الفقراء الذين دأبوا على بيع نصيبهم من الإنتاج مباشرة عقب موسم الحصاد سعيا للوفاء بمديونية ذات فوائد مرهقة؛

(د) تدني الإنتاج الزراعي بسبب الافتقار للحصول على البذور المحسنة، والأسمدة، والري، والأرصدة؛

(ه) الضغط السكاني الكثيف في الأراضي؛

(و) محدودية الدخل، عدم سهولة الاستفادة من موارد الملكية العامة (كالغابات والأنهار)، وعدم توفر الإمكانات للهجرة الموسمية بين الريف والمدينة؛

(ز) حيازة الأراضي تعتريها كثير من المشاكل مما يؤدي لانخفاض الاستثمار فيها، أضف إلى ذلك التعدي على أراضي الغير؛

(ح) صعوبة الحصول على الخدمات الصحية.

ملكية الأرض

١٥- يعتبر ٨٤ في المائة من السكان في كمبوديا أن الأرض هي أكثر الأصول الإنتاجية أهمية، وأنها مستودع للثروات المكدسة. ومع بروز الإصلاحات الاقتصادية عام ١٩٨٩، فقد عمدت الحكومة إلى وضع سياسة فاعلة لإدارة الأراضي، مؤكدة ضرورة توزيع الأرض للأفراد، ومن ثم ابتدعت نظام الملكية الخاصة للأراضي. لكن التعقيد وعدم الوضوح في هذه القوانين تسبب في اندلاع اشكالات عديدة بما في ذلك التعدي على الآخرين ونزع ملكية الأرض إضافة إلى ظهور أعداد كبيرة من الذين لا يملكون أراضي وبخاصة في أوساط المجموعات الضعيفة. وبناء على القانون فان الأرض يمكن أن تستخدم إلا أنه لا يجوز بيعها، ورغم هذا، فان الناس استمروا في بيع أراضيهم أو تحويلها. إضافة إلى ذلك ونظرا لعدم التمييز بينما هو عام وما هو ملك للدولة فان ملايين الهكتارات من غابات كمبوديا وأراضيها الزراعية قد تم تخصيصها للشركات الخاصة والأفراد لأغراض الاستثمار بعيد المدى أو استغلالها كحق ممنوح.

١٦- ترى البعثة أنه على **البرنامج**، وفي إطار استثماراته في الأراضي، أن يضم جهوده مع الجهود المحلية (مثال ضمانات الأراضي مع حكومات المحافظات)، وأن يبذل جهدا مستمرا على المستوى القومي بالتنسيق مع وكالات **الأمم المتحدة** هناك لضمان صيانة واحترام الحقوق الأساسية في ملكية الأراضي.

التوصية

*إن دور التأييد الذي يضطلع به **البرنامج**، على المستوى المحلي والقومي، يفترض أن يتضمن الجهود المبذولة للحصول على الحد الأدنى من ضمانات حقوق ملكية الأصول للفرد والمجتمع، وهي أصول مكتسبة ومعضدة بواسطة العمليات. وهذا يقتضي أن يتضمن على سبيل المثال أن الأرض الممنوحة عن طريق عملية (الغذاء مقابل العمل) تصبح ملكا للأسرة المستفيدة.*

تحديد المستفيدين

١٧- لقد كان هذا العمل الرائد والمبتكر الذي أنجزه **البرنامج** ووحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها محط إعجاب البعثة، حيث أعتمد البرنامج على أسلوب تحديد الكميونات على أساس المنطقة وذلك فيما يتعلق بمشاريع الغذاء مقابل العمل والتي تشكل فرعا هاما من العمليات (عادة يشمل هذا الأسلوب تحديد ٨-١٥ قرية). إن اختيار المجموعات يرتكز على أسس عديدة : الفقر، انعدام الأمن الغذائي، ونزاعات الماضي. وفي إطار هذه المناطق المستهدفة نجد أن **برنامج الأغذية العالمي** لا يعير اهتماما كبيرا فيما يتعلق بتحديد أسر بعينها أو أفراد، نظرا لأن نسبة المشاركة في أنشطة البرنامج تعتبر عالية، وتبلغ ٦٠-٨٠ في المائة من الذكور والإناث من السكان، علما بأن أعلى نسب المشاركة تأتي من الأسر الأكثر فقرا.

١٨- وقد وجدت البعثة أن موضوع تحديد المستفيدين يكفل مراعاة العناية المستمرة في عدة مناطق:

تحديد المستفيدين عملية جد معقدة تتطلب كما كبيرا من وقت العاملين والعناية.

هناك معايير مختلفة لتحديد المستفيدين ومستويات عدم المرونة تستخدم للتعرف على المجموعات المستفيدة بصفة منتظمة في مناطق انعدام الأمن الغذائي المزمن ومجموعات الطوارئ المستهدفة الممتدة، وهو تمييز قد لا يكون مفيدا في إطار نزاع ما بعد الحرب.

التغييرات السنوية الخاصة بمعايير تحديد المستفيدين وطرقه أدت إلى عدم الاستمرارية، وبعض الغموض فيما يتعلق بالتخطيط للمدى البعيد.

عملية تحديد المستفيدين **بالبرنامج** لا تفض دوما إلى تفهم كامل وتعاون مع المنظمات المشاركة التي تعمل في نفس المحافظة أو المنطقة، وليس بالضرورة في نفس الكميونات.

وربما قد تم التركيز بصورة مبالغ فيها على تحديد المستفيدين على أساس جغرافي على حساب المستفيدين الذين يعانون انعدام الغذاء، والذين لديهم هشاشة محدودة، لا سيما وكان من الممكن تحديدهم عن طريق استخدام المعايير الزراعية البيئة، والديموغرافية، أو سبل كسب العيش.

١٩- قام **البرنامج** بإدخال مؤشر جغرافي جديد يحوي خمسة مؤشرات للفقر وانعدام الأمن الغذائي: (أ) الأرض الزراعية (ب) الغابات (ج) الأمية لدى النساء (د) نسبة الاتكالية (هـ) الحصول على مصادر مياه آمنة. وقد عبرت البعثة عن قلقها بشأن ملاءمة هذه المؤشرات وصلاحيتها وإمكانية الوثوق بها. ورغم أن مقارنة المؤشرات الشاملة بمعلومات أخرى متوفرة عن الفقر قد تم التسليم بصحتها، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنها الأفضل فيما يتعلق بتحديد المستفيدين من مساعدات **البرنامج**. وعند التعريف، والاستخدام وتغيير المؤشرات فيتوجب تفسير المنطق من وراء ذلك، والتمحيص بعناية في المعلومات المستخدمة.

التوصيات

توصي البعثة بتقليل التركيز الخاص بتحديد المستفيدين المبني على الكميونات، وعلى البرنامج أن يتجه نحو فكرة تجميع المعلومات والتخطيط الإقليمي المتكامل.

ينبغي تطوير نفس النهج والمعايير لتحديد المستفيدين ومجموعات الطوارئ المستهدفة الممتدة. كما يتوجب توخي الدقة عند تحديد معايير أنشطة القطاع الاجتماعي.

وعلى **البرنامج** كذلك مراجعة مدى ملاءمة عملية التحديد الحالية، آخذا في الاعتبار الخلافات الإقليمية، واقتصاديات الغذاء المحلي المحددة، واستراتيجيات الدخل، ونوعية المعلومات ذات الصلة بمؤشرات معينة.

كما يوصي **البرنامج** بتحديد هوية المجموعات المستهدفة المعروفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ولها نفس خاصيات الهشاشة (مثل: الأرامل الشابات، المعوقون وأصحاب الأمراض المزمنة، والعاطلين عن العمل المفتقرين للأرض)، وأن يقوم **البرنامج** بتصميم تدخلات موجهة تعنى بسد احتياجاتهم.

على **البرنامج** أن يستمر بإعطاء وزن خاص للتقييم النوعي الذي أجراه خبراء من ذوي الإلمام بالأحوال المحلية، وأن يكون دور وحدة تحليل هشاشة الأوضاع وتصميم الخرائط ليس دفع العملية، وإنما تغذيتها بالمعلومات التكميلية.

الرصد والتقييم

٢٠- اتضح من تقييم ١٩٩٧ لعملية الطوارئ الممتدة ٥٤٨٣ أن "هناك افتقار مخيب للآمال فيما يتعلق بتوفير المعلومات الخاصة بالفوائد الناتجة عن أنشطة المشروع"، "عدم توفر نظام مناسب لرصد آثار البرنامج على المستفيدين". ومن ثم سيلتزم **البرنامج** وفي إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٣٨ بتحسين قياس آثار العمليات على المستفيدين. وقد لاحظت بعثة التقييم أن هناك جهودا كبيرة وتقدما في تصميم أنظمة متطورة للرصد والتقييم. وقد أوضحت ثلاثة مسوحات اجتماعية اقتصادية، وصحية وتغذوية، أجريت في ١٩٩٨ و١٩٩٩، أن مجموعات السكان الأشد فقرا والنساء الفقيرات وجميعهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي كانوا هم المستفيدين الرئيسيين من مساعدات **برنامج الأغذية العالمي** في كمبوديا. وبنظام التخصيص، في أمد وجيز، خصص لكل مستفيد ٢٠ كيلو غرام من الأرز سنويا، أو تقريبا ١٥ في المائة من احتياجات السنة من الأرز، إضافة إلى مواد غذائية أخرى مقيمة من خلال مشروعات (الغذاء مقابل العمل)، ولا شك فقد استطاع **برنامج الأغذية العالمي** وبجدارة سد فجوة الجوع، حيث ساعد المستفيدين على تجنب مثل هذه المخاطر العظيمة وكمثال الاضطرار للاستدانة، والعمل في مناطق الألغام الخطرة وبيع الأصول. وقد اتضح كذلك أن هذه المسوحات توفر معلومات قليلة رغما عن تأثير **برنامج الأغذية العالمي** لمدى بعيد خلال تواجده في كمبوديا (كالبنيات الأساسية المحسنة، والصحة، وغيرها). كما أن آثار أنشطة القطاع الاجتماعي تبدو غير واضحة، مع أن البعثة قد لاحظت تحسنا في العمليات الخاصة برصد هذه الأنشطة. علاوة على هذا فان المخزون الهائل من المعلومات الذي كونته وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها يبدو غير مستفاد منه.

٢١- ويظل الهاجس الأكبر هو الحاجة لمزيد من الوضوح عند عرض الإنجازات المتوقعة، وباستثناء بعض مؤشرات المردود الأساسية، فإن آثار البرامج الحاسمة ومؤشرات التأثير لم يتم تعريفها وتفعيلها بصورة منتظمة.

التوصيات

يجب على **برنامج الأغذية العالمي** توضيح مؤشرات المدى القريب لتأثير البرنامج (فيما يتعلق بسد فجوة الجوع)، والتأثير طويل المدى (مثال: أمن الغذاء، الترابط الاجتماعي، تقليل المخاطر الصحية) والأهداف الكمية لهذه المؤشرات.

كما يجب مراجعة خطة نظام الرصد والتقييم (لعام ٢٠٠٠) بغية: (أ) وضع خطة عمل أكثر واقعية، شاملة لقضايا بحثية محددة، وبنية مفاهيم علمية لتحليل المعلومات، والتعريف بدقة بالمؤشرات (ب) وأن تضم تقريرا شاملا حول آثار ونتائج العملية، ويمكن **لبرنامج الأغذية العالمي** الإفادة من خلال استشارة عليا تقدم معلومات مفيدة تتعلق بالأمن الغذائي.

أما تقييم آثار البرنامج فينبغي أن يكون جزء مضمنا في الرصد المنتظم ونظام التقارير، شاملا كذلك المؤشرات التي يمكن أن تشكل قاعدة لتقييم التأثير بعيد المدى. أما التقارير السردية والكمية التي تتناول آثار العملية على حياة المستفيدين فيوصى بالتشديد عليها.

أولويات قضايا الجنسين

٢٢- يقوم **برنامج الأغذية العالمي** بدعم أعمال وزارة شؤون المرأة والعديد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تحسين نوعية حياة المرأة. ومتابعة لمسوحات الخط الرئيسي التي نفذها **البرنامج** ١٩٩٨/١٩٩٩ (والتي تضمنت بحثا علميا هاما الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والصحة وموقف الغذاء لدى النساء والأطفال)، حيث نظم البرنامج في ١٩٩٩ مسحا لقضايا الجنسين تم من خلاله الحصول على معلومات قيمة كان لها أثرها في تعزيز آثار أنشطة **البرنامج** على النساء والأسر. وقد تمت الاستفادة من النتائج الأولية لهذا المسح واعتبرت بمثابة مرجع للمؤتمر الدولي الأول حول قضايا الجنسين، والذي عقد في بنوم بنه في سبتمبر/أيلول ١٩٩٩.

٢٣- بالرغم من أن ١,٦ مليون من فقراء المناطق الريفية المشاركين في مكونات برنامج الغذاء مقابل العمل المنبثق عن العملية هم من النساء، وقد بين مسح الجنس الذي أجراه **البرنامج** أن البحث لم يشمل العديد من الأسر الريفية الفقيرة، وعلى وجه الخصوص الذين ترعاهم نساء وحيدات وشابات وأطفالهن (وهذه تعتبر من أفقر القرى وأكثر المجموعات الفاقدة للأمن الغذائي في القرى الريفية). وهذه الأسر الأكثر فقرا لا تستطيع الانتظار لعدة أسابيع لتلقي المؤمن الغذائية، وهم آخر من يعلم عن هذه البرامج مثال برنامج (الغذاء مقابل العمل). وعندما يعملون بمثل هذا البرنامج فان قلة العمالة في منطقتهم والافتقار للحصول على مؤسسة لرعاية الأطفال تقف حائلا دون مشاركتهم.

٢٤- تلاحظ أن ارتفاع نسبة النساء بين العاملين الميدانيين في **البرنامج** في كمبوديا من ١٥,٧ في المائة إلى ٣٥ في المائة ما بين ١٩٩٧ و١٩٩٩.

التوصية

*لكي نتمكن من التعرف على المعضلات الكبيرة التي تحول دون مشاركة الأسر التي ترعاها الشابات غير المتزوجات في برنامج الغذاء مقابل العمل، ومن أجل الاهتداء بتوصيات الدراسة التي أجراها **البرنامج** حول قضايا الجنسين ١٩٩٩، فينبغي على البرنامج أن يعمل عن قرب مع وزارة شئون المرأة. هذا قد يشمل التعرف على التدخلات التكميلية والبديلة التي تتوجه نحو الأمن الغذائي والحاجات التغذوية للأسر التي ترعاها النساء الشابات المصحوبات بأطفال.*

البراعة الفنية لمشروع الغذاء مقابل العمل

٢٥- في نوفمبر/تشرين الثاني ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ قامت مؤسسة هندسية استشارية محلية (SAWAC) بإجراء تقييم فني ٥٧ مشروعا اختيرت عشوائيا من بين ٢٤٤٨ من مشروعات الغذاء مقابل العمل الجاري تنفيذها داخل البلاد في ١٩٩٩. وكانت استنتاجات مؤسسة (SAWAC) كالآتي:

نوعية الطرق التي تم إنشاؤها عبر برنامج الغذاء مقابل العمل مستواها من "مناسب إلى جيد" رغم أن بعض الطوق قد شيدت بمواد ذات نوعية رديئة فهي قابلة للتآكل؛

القنوات غير متينة في تصميمها؛

أما قنوات المجاري فهي متماسكة وتتناسب مع التصميم المتفق عليه.

٢٦- كما أوصت مؤسسة (سواك) بضرورة: (أ) استخدام شكل واحد من الدفاتر لتسجيل إنتاج العمل وحسابات الغذاء ذات الصلة (ب) يقوم **البرنامج** بوضع دليل إرشادي للتوفيق بين منحة الغذاء وإنتاج العمل المتفق عليه.

٢٧- وقد قامت وحدات المجتمع بإنجاز ٨٠ في المائة من مشروعات (الغذاء مقابل العمل). ولاحظت (SAWAC) أن أكبر التزام نفذه المجتمع تمثل في الصيانة الجيدة للأصول التي تم بناؤها، إلا أن **برنامج الأغذية العالمي** ليس لديه أية نية في الوقت الراهن لتقديم غذاء إضافي مقابل الصيانة.

توصيات

ينبغي الاستمرار في إجراء تقييم فني سنوي لمشروع (الغذاء مقابل العمل)، على أن تتم كذلك مقارنة المشروعات التي أكملت مؤخرا مع تلك التي أقيمت خلال الثلاث سنوات الماضية.

كذلك يتوجب على التقييم الفني أن يقارن المشروعات المشتركة بين **البرنامج** ووزارة التنمية الريفية مع تلك المشروعات المدعومة عن طريق عون فني آخر، أو من خلال اتفاقيات الصيانة المبرمة مع وكالات التنمية. كما يجب أن يشمل تحليل التكلفة والفوائد التوصيات التي تترتب على هذه الدراسة المقارنة.

أنشطة القطاع الاجتماعي

٢٨- ما يقارب ١٣ في المائة من معونة **برنامج الأغذية العالمي** يدعم مشروعات رعاية الصحة العامة، توزيع الخدمات الاجتماعية ومبادرات الموارد البشرية حيث يبلغ عدد المستفيدين منها حوالي (٧٠ ٠٠٠) شخص سنويا. وفي ٢٣ محافظة يتعامل **البرنامج** مع أكثر من ١٠٠ من الشركاء بما في ذلك الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وفي المشروع الحالي "عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش" فان الرؤية الاستراتيجية تلقي الضوء على أربعة

أهداف متداخلة: تحويلات الدخل (في التدريب) / حوافز العلاج (مرضى السل)، إعانات تغذوية مباشرة (لمجموعات ضعيفة محددة)، ونشر المعلومات الصحية (في مواقع توزيع الغذاء).

التوصية

بالنسبة لاختيار المشروعات في إطار القطاع الاجتماعي فتوصي البعثة أن يكون ذلك مقرونا بمعايير واضحة وأسبقيات عوضا عن الاعتماد على القدرات المعهودة والثقة في الشركاء المنفذين . وفيما يتعلق بالاستدامة أن يولى مزيد من التشديد على المشروعات المنجزة بواسطة الوزارات.

موضوعات تغذوية

٢٩- لا شك أن الوضع الغذائي في كمبوديا هو الأسوأ في جنوب شرق آسيا. وقد أجريت دراسات بواسطة **برنامج الأغذية العالمي، منظمة اليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية** ومنظمات الصحة غير الحكومية، أشارت إلى أنه بالرغم من أن عدم الحصول على الغذاء يمثل عاملا هاما، إلا أن سوء التغذية يعتبر نتاجا للمستويات المتدنية للتعليم، والرعاية غير الكافية للأطفال، وممارسات الفطام، والافتقار إلى خدمات الصحة العامة.

٣٠- ورغم التأثير التغذوي الإيجابي للبرنامج على المدى القريب في موسم الجفاف، من دون استثمارات تكميلية في الخدمات الصحية، التعليم، رعاية الطفل وتدخلات التنمية التي تقود لتحسن في الأمن الغذائي، فيصبح من غير المحتمل أن يكون للبرنامج تأثير ملموس في دورة سوء التغذية والفقر. ومن ثم فان مشروع التنمية الوحيد المقدم من البرنامج لكمبوديا، ٦١٨٨ "مشروع التغذية التكميلية للأمهات والأطفال في مناطق انعدام الأمن الغذائي" يخاطب بعضا من هذه الهموم.

٣١- تقوم **منظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونسيف، وبرنامج الأغذية العالمي** بوضع خطة عاجلة لمراقبة برنامج التغذية الوطنية لعام ٢٠٠٠، مع إحياء الوحدة التابعة للمجلس القومي للغذاء، بالتنسيق مع الحكومة والتي تطلع بدور المشارك الوزاري من داخل البلاد.

توصية

على **البرنامج** توسيع تعاونه مع **منظمة اليونيسيف** والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع تحديداً بقضايا صحة ورعاية الأسرة. ويجب عندما يكون ذلك مناسباً، ربط أنشطة **البرنامج** في إطار المشروع العاجل (المشروع كمبوديا ٦١٨٨) بشكل أوثق بمشروعات الغذاء مقابل العمل.

مشروع التغذية المدرسية الرائد

٣٢- في محافظة (تاكيو) انضم **البرنامج** إلى "مشروع **البنك الدولي** لتحسين نوعية التعليم" الذي يضطلع به **البنك الدولي** بالتعاون مع وزارة التربية والشباب والرياضة وهو برنامج للتغذية المدرسية والذي يغطي وحتى يومنا هذا حوالي ٦١ مدرسة (أي يخدم حوالي ٥٠٠ ٣٧ طفل في الولاية) . ويهدف المشروع إلى زيادة أعداد الأولاد والبنات في التعليم، والعناية بالتعليم الأساسي، ولدعم الأنشطة التكميلية مثال التدريب والصحة، الصحة والغذاء في المدارس وفي المجتمع ككل. والبرنامج ممول جزئيا من قبل المجتمع، ويقدم وجبة افطار يومية للأطفال قبل بدء الدراسة.

٣٣- تلاحظ البعثة أن المؤشرات الوطنية قد بينت الارتفاع الكبير في نسبة الغياب في المدارس، وتدني درجات التلاميذ والاعادة، والنسب العالية من الفاقد التربوي وخاصة التلميذات، وهذا سبب كافي ومنطقي يحتم الاستعانة بجهة داخلية متفهمة لتعيد الحياة للنظام الدراسي في مجمله. وتعتقد البعثة أن المشروع الريادي هذا يجب أن يستمر في ذلك بالتنسيق مع أولويات مشروع تحسين نوعية التعليم ووزارة شئون المرأة إلى حين إجراء بحوث بشأن التأثير والاستمرارية.

التوصيات

يجب الإبقاء على المشروع الرائد للتغذية المدرسية في المدارس التي تتوفر فيها مدخلات إضافية من قبل مشروع تحسين نوعية التعليم ووزارة شئون المرأة . ومتى ما كان ممكنا، ينبغي تنفيذ برامج تكميلية في مجال الصحة والتغذية، ومن شأن هذا أن يساهم في تعبئة المجتمع وتعزيز الالتزام.

وينبغي على المكتب القطري أن يسعى لإيجاد بنود اختيارية لتمويل هذا المشروع خارج نطاق مشروع عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش، وفي أقرب سانحة، ويفضل أن يكون ذلك قبل نهاية عام ٢٠٠١.

بنوك الأرز

٣٤- من شأن بنوك الأرز الناجحة أن تساعد على كسر دائرة الاستدانة المزمنة في المناطق الريفية حيث تعود المزارعون بيع نسبة كبيرة من إنتاجهم للتجار والتنازل عنه للدائنين مباشرة عقب فترة حصاده. ومنذ عام ١٩٩٦ قام **البرنامج** بإنشاء بنوك للأرز في القرى حيث أحرز بعض النجاح. وفي عام ١٩٩٩ تمكن البرنامج من دعم ٦٨ من القرى على مستوى بنوك الأرز ٣٥٦ طناً، استفاد منها حوالي ٦٠٠ ٣٥ شخص. وقد تم ربط ثلاثة من بنوك الأرز التي أنشئت في قرية كامبونج ثم بمشروعات تدريب الاعتمادات التابعة للمنظمة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، وكذلك ١٤ بنكا في كاراش واستونج ترنج حيث تم دعمها عن طريق شركاء التنمية في الوكالات غير الحكومية. ورغم أن وزارة التنمية الريفية لديها موظف بنك أرز في كل محافظة، إلا أن استمراري هذه المشروعات رهينة بوجود شريك فني قوي يقوم برعايتها ورصد مسارها.

٣٥- إن تقييم البرنامج ٥٤٨٣ عام ١٩٩٧ أشار بأسى إلى الأداء المتدني لبنوك الأرز المدعومة من قبل **برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في كمبوديا (المشروع الكمبودي لتعمير وإحياء المناطق) حيث أخفقت جميعها ما عدا واحد بسبب سوء الإدارة. أما النجاح الذي لاقته بنوك الأرز التابعة "لعمليات الطوارئ الممتدة" فيعزى لربطها إمكانيات التدريب على الائتمان والتزام المجتمع بذلك. وخير برهان وجدته البعثة الحالية هو أن إدارة الائتمان لها أهميتها الكبيرة في نجاح المشروع وخير مثال الأداء الجيد الذي تشهده المناطق المدعومة عن طريق الاتحاد الأوربي. ومن ثم فان البعثة تشجع تطوير بنوك الأرز وتحسين أدائها عن طريق وضع المعايير والأسس الواضحة ورصد أدائها عن كثب، كما يتوجب ربط مثل هذه المشروعات بالعون الفني في مجال التخزين.

التوصية

يجب التوسع في إنشاء بنوك الأرز في المجتمعات المستفيدة، شريطة أن يتم استيعاب مهمتها وشروط التعامل معها، مع ضرورة رصد أساليبها الائتمانية ونتائجها. وعلى وزارة التنمية الريفية ***والبرنامج*** *تطوير نظام نموذجي للحسابات، والعقود والتقارير المختلفة، مع مراعاة أن توفير البرنامج للمدخلات الغذائية -كما جرت العادة- يتم فقط عند بداية المشروع ولمرة واحدة.*

بناء قدرات الشركاء في العمليات

٣٦- من أهم مكونات استراتيجية مشروع "عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش" بناء القدرات. وقد عانى **البرنامج** والمناطق المستفيدة من عمليات الإغاثة الممتدة من شح القدرات الشركاء العاملين خاصة المنظمات غير الحكومية، غير أن الوضع يمكن أن يتحسن في حالة تأمين المناطق، وفي فبراير/شباط ٢٠٠٠ استضاف **البرنامج** ورشة عمل حول التخطيط والتي نظمها "مشروع عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش"، كما تمت دعوة المنظمات غير الحكومية بهدف بناء مشاركة فعالة، وواجه **البرنامج** بعض المعوقات وبخاصة مع النظراء الحكوميين تتمثل في:

القدرات الإدارية شبه المحدودة والإنجاز والطاقات الفنية لدى النظراء الحكوميين.

معوقات خاصة بالموازنة (عدم دفع أجور مجزية أدى إلى عزوف العاملين المؤهلين عن العمل في المشروعات، وكذلك موضوع أهمية التدريب وتوفير المال اللازم لدفع أجور المشارك الوطني من وزارة التنمية الريفية)

عدم أدلة ارشادية للتوعية بالبرنامج ومدى اسهامه في بناء قدرات الشركاء من المنظمات غير الحكومية (وليس فقط المشاركة في ورش العمل الوطنية..)

التوصيات

*كجزء من استراتيجية الإنهاء يتوجب على **البرنامج** أن يطور برنامجا للتدريب بالتنسيق مع شركائه . ويتوجب على الشركاء تأمين الدعم اللازم لتمويل القدرات المطلوبة والخدمات، وأن يتم ذلك خلال فترة التمديد لمشروع عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المحددة بثلاث سنوات .*

بناء قدرات المجتمعات المحلية

٣٧- هناك افتقار تام في القدرات الأساسية وروح المبادرة. ويتيح "المشروع الكمبودي لتعمير وإحياء المناطق" بالاشتراك مع قرية "سيلا" عملية التخطيط على مستوى القرية والكميونة، فرصا للمستفيدين ليصبحوا شركاء منفذين مع مسئولي المجموعات الملتزمة بالتخطيط والتنفيذ والإسهام في المشروعات . إلا أن إمكانية تكرار وتطبيق هذا البرنامج الذي ينتظم خمس محافظات تتهدده العجلة التي تتسم بها أساليب الحكومة في تطبيق النظام اللامركزي.

التوصيات

*ينبغي على **البرنامج** أن يشارك بفعالية أكبر في تيسير إجراء حلقات النقاش الناشئة عن طريق عملية "سيلا" ونظرائها في المناطق الأخرى وذلك على مستوى الكميونة والقرية . وهذا يمكن أن يشمل على سبيل المثال، مساعدة القائمين على الأمر في القرية ليكونوا أكثر إلماما بإمكانات المشروع المعتمدة على العون الغذائي.*

بناء قدرات موظفي برنامج الأغذية العالمي

٣٨- خلصت البعثة إلى أن أنظمة إدارة المكتب القطري، والعلاقات بين الأفراد، وفاعلية الأداء عموما تمثل أنظمة (نموذجية).

٣٩- شملت الجهود المبذولة لتطوير قدرات موظفي **برنامج الأغذية العالمي** التدريب الخاص بواسطة الكادر الدولي التابع **للبرنامج** بالتنسيق مع نظيره المحلي، وكذلك التدريب خارج البلاد، وإتاحة الفرصة لبعض العاملين بتقلد مهام

مؤقتة في البرامج الأخرى . وفي خطوة أولى قصد بها تسليم المهام والإدارة للحكومة ثم استيعاب ثلاثة من العاملين الوطنيين (المهنيين)، وقد تزامن مع ذلك البدء في تقليص الكادر الدولي من العالمين . وفي عام ١٩٩٦ تم نقل الموظفين الدوليين من المحافظات إلى المكتب القطري ومن ثم أتيحت الفرصة للكادر الوطني بتسلم مهام مكاتب المحافظات .

التوصيات

يجب تضمين الجهود المبذولة لتنمية قدرات الموظفين في إطار استراتيجية واضحة ومخططة تعنى بتطوير الوظائف. كما ينبغي بذل مزيد من الجهود لوضع خطة لتدريب العاملين، واختيار المدربين ومجالات التدريب، وذلك بهدف تطوير مهارات العاملين ورفد خبراتهم.

كذلك توصي البعثة بإنشاء نظام رصد لتقييم التقدم المحرز في تطوير قدرات العاملين والنظراء المنفذين.

الإمداد

٤٠- فترة وجود **البرنامج** بكمبوديا والتي تزيد عن ٢٠ عاما أكسبت البلاد الكثير من المعرفة والخبرة، بما في ذلك نظام مواصلات، وأنظمة تخزين وتسليم في غاية التطور إضافة إلى كادر مساعد مدرب. وقد تم ضم الأنشطة الخاصة بالمشتريات المحلية الخاصة بالغذاء إلى حقيبة الإمداد.

٤١- شملت شبكة المستودعات الضخمة ١١ مستودعا منتشرة في جميع أنحاء البلاد. والآن أصبح في مقدور **البرنامج** نقل السلع من الميناء إلى نقاط التسليم بالطريق البري أو القطار والمراكب، ومن نقاط التسليم الممتدة لمحطة التسليم النهائية بالطرق البرية. ويتصدر قائمة الشركاء الرئيسيين الصليب الأحمر الكمبودي، وشركة السكك الحديدية الكمبودية. ويقوم الصليب الأحمر الكمبودي بتشغيل أسطول مكون من ٣٩ شاحنة تتبع **للبرنامج**. كما يقوم الصليب الأحمر أيضا بخدمات الصيانة. يتم توفير وسائل عديدة للمواصلات حسب الإمكانات المتاحة والظروف الموسمية المعوقة (كالفيضانات)، على أن النقل الجوي حاليا ليس جزءا من عمليات **البرنامج**.

٤٢- أما الكادر المحلي من موظفي **البرنامج** والصليب الأحمر الكمبودي فقد تلقوا تدريبا في أنظمة **البرنامج**. هنالك نظام لرصد المخزون من السلع والايصالات والشحن ولكنه يفتقر إلى المعيارية كما أن أنظمة المستودعات ليست بالمستوى المطلوب .

٤٣- ويوفر **البرنامج** ضمن أنشطته الشرائية الأرز والملح المزود باليود . وتلاحظ أن الأرز الممنوح والذي تم تسليمه عام ١٩٩٩ (٢٤ ٥٠٠ طن تقريبا)، فان ٥٥,٥ في المائة منه (أي ١٣ ٦٠٠ طن) قد تم شراءها محليا. ويتوقع حدوث زيادة في كميات الأرز المشتراه محليا خلال عام ٢٠٠٠ بالتعاون مع عدد من ممولي الأرز الذين لديهم القدرة على الوفاء باحتياجات **البرنامج**.

٤٤- في الماضي تطلب الوضع السياسي والاقتصادي مساعدة ثانوية في مجال المواصلات من قبل الصليب الأحمر الكمبودي الشريك الرئيسي **للبرنامج**. ومنذ عام ١٩٩٧ ومع تحسن الوضع الأمني فقد نما قطاع المواصلات التجارية الكمبودية، وتوفرت كذلك بدائل وخيارات تجارية أخرى .

٤٥- في إطار الإنهاء التدريجي مع الصليب الأحمر الكمبودي، فان ٣٦ في المائة (١٥ ٠٠٠ طن) ستسلم بواسطة الصليب الأحمر الكمبودي، و ٦٤ في المائة (٢٥ ٠٠٠ طن) عن طريق القطاع التجاري. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، وإلى

حين إجراء مراجعة للفاعلية والتكلفة، فان جميع وسائل المواصلات الثانوية ستحال للناقلات التجارية عبر عقود فرعية. ومع تحسن الوضع الاقتصادي والأمني في البلاد فان كل المؤشرات تشير إلى أن المناقصات التنافسية داخل إطار القطاع التجاري المتنامي يجب أن تتم مع شركاء موثوق بهم.

٤٦- نظرا لقدم الأصول المملوكة **للبرنامج**، والتي يضطلع بتشغيلها الصليب الأحمر الكمبودي، (المركبات،وأجهزة الورشة ومعداتها) فقد قلت قيمة بيعها بينما زادت قيمتها في السوق المحلي . ونظرا لأن هناك اتجاه لتقليل العربات والمركبات والحمولات الحديدية الطنية بحلول عام ٢٠٠٠، فان عدد شاحنات **البرنامج** المطلوبة من قبل الصليب الأحمر ينبغي تخفيضها، ومن ثم فان رصيد حساب الأصول بين **البرنامج** والصليب الأحمر الكمبودي سيتم التصرف فيه وفق اتفاق يبرم بين الصليب الأحمر والمكتب القطري للبرنامج . وعليه فقد رؤي أن ينفذ أحد أمرين في هذا الشأن: (أ) اهداء كل الأصول للصليب الأحمر الكمبودي كجزء من استراتيجية البرنامج الخاصة ببناء القدرات، أو (ب) بيع كل الأصول للصليب الأحمر الكمبودي أو لقطاع المواصلات التجاري التابع لشركاء **البرنامج** مقابل توفير خدمات المواصلات أو الصيانة **للبرنامج**.

التوصيات

توصي البعثة بالاستمرار في نقل علميات المواصلات من الصليب الأحمر الكمبودي للقطاع التجاري، على إن تكتمل خطوات التسليم النهائي في نهاية عام ٢٠٠٠، ليحين إجراء مراجعة شاملة للتكلفة وجدوى العملية.

*ينبغي على **البرنامج** تطوير استراتيجية لعملية التصرف في أصول **البرنامج**، مع نهاية عام ٢٠٠٠، (الشاحنات، معدات وأدوات حلقة العمل).*

*يتوجب على **البرنامج** إجراء تدريب منتظم للعاملين في إدارة مستودعات الإمداد والتجهيزات في إدارة المستودعات والمواد المراقة والمفقودات وإجراءات الإبلاغ والتخزين . كما يوصي بإدخال أنظمة استمارات الإبلاغ والإجراءات المختلفة المعمول بها في أنظمة المستودعات وبصورة عاجلة.*

استراتيجية إنهاء العملية

٤٧- ينبغي على مشروع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش (وهو حاليا في مرحلة توسع ملموس) أن يولي اهتماما كبيرا بمبادئ "التنمية المساعدة"، وهذا يشمل تقوية أو توجيه الشراكة الحالية أو تخصيص الموارد. ولا غرو فهذا يحتم الحاجة الماسة للإدارة والقدرات الفنية للوكالات المشاركة.

٤٨- وان الإطار الزمني المحدد (سنتان) لمشروع "عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش" ٦٠٣٨ قد أحث انسجاما بين **البرنامج** ودورة خطة الخمس سنوات التي وضعتها الحكومة، ودورة البرنامج الخاصة بالوكالات الأخرى **للأمم المتحدة** وفق خطة الخمس سنوات المسماة "خطة **الأمم المتحدة** لمعونات التنمية للخمس سنوات القادمة" (تحت النظر) إلا أن برنامج عمليات الإغاثة الممتدة لا يتضمن استراتيجية مثيلة لإنهاء العمل. وبما أن برنامج "عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش" قد تم تقديمه في عام ١٩٩٨، وهي فترة اضطراب اجتماعي وسياسي في كمبوديا ، فقد لعبت هذه الظروف دورا كبيرا في إعاقة التخطيط ومن ثم توافق البعثة على أن الحاجة ماسة لاستمرار برنامج الإنعاش شريطة أن يصحبه في ذات الوقت برنامج شامل يعنى ببناء وتطوير القدرات.

التوصية

في حالة الإعداد للتوسع في برنامج "عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش" ينبغي على برنامج الأغذية العالمي أن يدرس كل مكونات العملية بغرض إنهاء العون المقدم لبعض الأنشطة تدريجيا، على أن يكون ذلك متسقا مع الجدول الزمني المحدد للإنعاش . وتوصي البعثة بإجراء تقييم واقعي للظروف اللازمة التي تمكن من تطوير بعض المكونات لتصبح مشروعات تنموية، كما ينبغي أن نتوقع وقف بعض عناصر العمليات في إطار الجدول الزمني المحدد لذلك . وعلى الحكومة والمنظمات غير الحكومية والشركاء داخل الأجهزة الحكومية أن يضطلعوا بمسئولية تخطيط "عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش" الجديدة، لضمان فهم واضح لاستراتيجية الإنهاء والالتزام بها وفهم المخاطر والافتراضات التي تنطوي عليها.